فأخيرا بدأت المؤامرة الشنيعة ضد البنوك الإسلامية في بنغلاديش ؟؟

عطاء الرحمن الندوي

لقد ثارت الحرب الفكرية من قبل أعداء الإسلام والشريعة الإسلامية بمساعدة الحكومة الراهنة ضد البنوك الإسلامية في بنغلاديش المسلمة مؤخرا . كما انهم أعلنوا الحرب ضد التعاليم الإسلامية ويبذلون قصارى جهودهم للقضاء على الثقافة الاسلامية من وراء الستار بمساعدة الحكومة الراهنة منذ أعوام منصرمة ، فأخيرا خرجوا الى حيز الظهور بكل عدة وعتاد ، وبدووا يطالبون من الحكومة فرض الحظر على الحركات السياسية الإسلامية في بنغلاديش حاليا . وفي هذا الصدد يقول المراقبون على الظروف والأوضاع السياسية الراهنة والظروف في البلاد : ما هذا إلا باشارة الحكومة ومساعدتها الكاملة ، حيث يدير رجالها العلمانيون هذه المفاتيح الخبيثة من وراء الحجاب . ولكنهم فكروا في المسألة وأدركوا أنهم لا يستطيعون أن ينجحوا في تحقيق هدفهم إلا باستئصال جميع الجذور الإسلامية التي وصلت الى أعماق قلوب الشعب البنغالي المسلم بطرق متعددة وبأساليب مختلفة حتى رسخت محبة الإسلام الخالدة والشريعة الربانية باظهار حسنها وجمالها في المجتمع البنغالي مع أن المجتمع بعيد كل البعد عن الشريعة الإسلامية كابرا عن كابر ، وكذلك وصلت حسنات الإسلام الى الشعب البنغالي المسلم بتأسيس " البنك الإسلامي البنغلاديشي المحدود " وذلك في عام ١٩٨٠م . ولكن أعداء الإسلام كيف يصبرون على تأسيس البنك الإسلامي في بنغلاديش ؟ وعلى وصول رسالة الإسلام بواسطته إلى بيوت الأغنياء والأثرياء المسلمين بفتح الحسابات في البنك الإسلامي حيث أنهم كانوا غارقين في الربا بمعاملاتهم الاقتصادية مع البنوك الربوية ؟ ثم اقبالهم على البنك الإسلامي إقبالا عظيما ؟ إن ذلك لا يكون ! إن ذلك لا يكون !! فطار نومهم وتنغص عيشهم حيث أنهم يقولون بأعلى صوتهم : إن الإسلام لا يستطيع أن يسير مع الزمان ولا ينسجم مع العصر الراهن إنسجاما تاما . وبدووا ينشرون الدعايات الكاذبة ضد الاسلام حسب العادة . ولكن قد بطلت أقوالهم ودعاياتهم بتأسيس البنك الاسلامي ونجاحه في البلاد ثم تأسيس البنوك الإسلامية الأخرى في البلاد رويدا رويدا فرفع الصوت من الغيب من جديد ◦ جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا ◦ ومن هنا بدأت المؤامرة الشنيعة ضد البنوك الإسلامية في بنغلاديش . وإن النجاح العظيم للبنك الإسلامي وانتشار دعوته الإقتصادية الإسلامية وتأثيرها في مجال الاقتصاد الربوي وعلى ساحة البنوك الربوية الأخرى ، ونيل السمعة العالية والشعبية الكبيرة والحظوة الرفيعة في البلاد كلها أصبحت معوقة في قطع مسيرتها البنكية وتبليغ رسالة الإقتصاد الإسلامي في البلاد مؤخرا ، حتى غضبت على البنوك الإسلامية جماعة من البنك الربوي المركزي ، وبدأت مؤامرة خطيرة بكل حيلة ، لكي تقع في الورطة وتلحق بها الخسارة المالية الفادحة ، وتطرق الريب والشك إلى الشعب البنغالي المسلم في البلاد عن البنوك الإسلامية ونظام الإقتصاد الإسلامي . فتفشل وتذهب ريحها في وسط الطريق وتجعلها مضرا بالحكومة وتثبتها غير صالح ، وعدم الصلاحية لإستثمار الإقتصادي حتى جاءها المشيب قبل أوانها .

وإن البنك المركزي يراقب ويحاسب جميع البنوك الرائجة في البلاد حسب القانون . ولأجل ذلك أنه ينتهز الفرصة للعناد والتهور مع البنوك الإسلامية ويزهقها في حل جميع القضايا التي ترفع إليه للحل السريع . ومن هنا قد بدأت هذه المؤامرة الشنيعة من قبل (*Central Bank Of Bangladesh*) لإستئصال جذور البنوك الإسلامية من هذه البلاد المسلمة ، وإن البنك المركزي البنغلاديشي إتخذ حيلة بكياسة وبلباقة لإثبات نظام البنك الإسلامي أنه غير مؤثر في مجال الإقتصاد الرائج حتى باء بالفشل التام ، وعدد كبير من الموظفين الكبار للبنك المركزي يدير مفاتيح هذه الحيلة والماكرة . حيث أنهم لا ينظرون الى البنك الإسلامي الا بنظرة معوجة من اول يومه . ولاجل ذلك فان البنوك الاسلامية تواجه صعوبات شديدة في حل القضايا الإقتصادية التي كانت تتعلق بالبنك المركزي وترفع إليه لحلها . ولأجل ذلك انها تقع في المحنة والمشقة وتواجه السخرية بدلا من الاكرام والإحترام لدى البنك المركزي . وفي هذه الظروف افادت الجرائد اليومية كلما وصلت الاضبارة (*File*) من البنوك الاسلامية الى البنك المركزي لحل المشكلة البنكية فان الدوائر المسؤولة فتحول المهنة الى هؤلاء الرجال الذين ليس لهم أي نصيب وحظ وافر في علوم البنك الإسلامي ونظام الإقتصاد الإسلامي لكي تثير الخلافات بينهم وبين البنك الإسلامي إنتهازا هذه الفرصة حيث أنها كانت بالمرصاد . بل إنهم يحقدون على البنك الاسلامي حقدا ويبغضونه بغضا شديدا . وهنالك تنشيء الاسئلة الكثيرة عن إرسال غير خبيرين بالاقتصاد الاسلامي الى البنك الاسلامي للتحقيق حتى تكون المشكلة والقضية صعبة بدلا عن الحل السريع والمساعدة الكاملة في مسيرة البنوك الإسلامية وتوفير الفرص اللازمة في الرقي والإزدهار في البلاد . وهكذا تكون القضية معلقة إلى أيام طويلة ولا ترى نور الحل . ولأجل ذلك تقع البنوك الإسلامية في المضايقة والإزعاج من قبل البنك المركزي . فلا تستطيع البنوك الاسلامية أن تودي دورها بكل سرعة في مجال نشر النظام الإقتصادي الاسلامي في المجتمع ، مع انه نظام كامل وشامل على جميع المراحل الإقتصادية . أن البنك المركزي يرسل مراقبيه الى البنوك الإسلامية لكي يراقبوا فيها ويحاسبها حسابا بنكيا واقتصاديا حسب القانون . ومن الأسف الشديد إذا كان المراقبون جاهلين عن مبادئ النظام الإقتصادي الإسلامي فكيف يراقبون البنوك الإسلامية ونظمها الشرعية . ويدركوا اصطلاحاتها

الإسلامية كل الإدراك ؟ ومع ذلك هذه المجموعة الرقابية مكونة بالهنادك ورجال من الأديان الأخرى ، ولأجل ذلك لما ذهب رجل هندوكي إلى بنك إسلامي للمراقبة والمحاسبة إعترض وأنكر عليه أصحاب ذلك البنك الإسلامي ، وأخيرا استرجعه البنك المركزي ، وهكذا ثار نزاع وجدال بسبب إصطلاحات البنوك الإسلامية الرائجة في معاملاتها البنكية مع مراقبي البنك المركزي لأنهم لا يفهمون هذه الإصطلاحات الإسلامية ، والمعلوم إذا ارادت الدوائر المسؤولة أن تلزم جانب الحذر وتأخذ الحيطة في حل هذه المشاكل التي تتعلق بالبنوك الإسلامية فحينئذ يكون التجنب بكل سهولة في إثارة الخلافات ، بل تكون الدوائر المسؤولة مصرة على فعلتها الشنيعة مع البنوك الإسلامية فضلا عن المساعدة ، ولما وجه السؤال إلى إبراهيم خالد (*Deputy Goborner*) في البنك المركزي عن هذا السبب ، فأجاب حول إرسال الهنادك الى البنوك الإسلامية للمراقبة ، فإنه رد على هذا السؤال ردا قاطعا فيه السخرية والإهانة والإستكبار والخيلاء ، وظهرت المؤامرة التي تحاك ضد البنوك الإسلامية في جوابه ، حيث قال : " إذا ذهب أحد من غير المسلمين إلى البنك الاسلامي ماذا وقع " ؟ وأي خسارة تلحق بالبنوك الاسلامية اذا كان المراقب خبيرا من النظم الإقتصادية والأمور البنكية ؟ وهو يراقب البنك بمراعاة نظام البنك ولا يراقب الإسلام والشريعة ، فلا يحتاج إلى أن يكون مطلعا على نظام خاص " ومما لا شك فيه إن هذه الفكرة التي يحملها مسؤول البنك المركزي تكون خطيرة ومعوقة في مسيرة البنوك الإسلامية في هذه البلاد المسلمة ، حيث أنه يعرف حق المعرفة بأن الموظفين المسؤولين للبنوك الإسلامية مؤهلين وخبراء في نظام الإقتصاد الحديث وامور البنك الجديدة ولا يكون متخلفين في أي مرحلة من مراحل النظام الإقتصادي والأمور البنكية الحديثة، بل ربما يفوقون على الموظفين الآخرين الذين يعملون في البنوك الربوية تحت إشراف البنك المركزي ، ومع ذلك فانهم أصبحوا مطلعين على النظام الاقتصادي الإسلامي وعرفوا قوانين الشريعة الإسلامية عن نظام البنك الإسلامي حق المعرفة ، وكذلك فإن البنوك الإسلامية تحل جميع معاملاتها المالية والتجارية تحت إشراف هيئة شرعية بقيادة العلماء البارعين والماهرين في ضوء الإسلام والشريعة ، وإن هيئة العلماء الكبار لا تحل قضايا البنك إلا بالتحقيق والتدقيق وبكل دقة وأمانة ، وتشاور الهيئة الشريعة في جميع أمور البنك الإسلامي مشاورة كاملة ثم تصدر الأمر حول المسألة ، وهناك ينبعث سؤال من قبل عامة الناس وخاصتهم " هل البنك المركزي لا يجد مراقبا مسلما ومحاسبا اسلاميا لمراقبة البنوك الإسلامية ؟ أم أنه يريد أن يفعل شيئا أخر باسم المراقبة ؟ وهكذا أنه يريد القضاء على البنوك الإسلامية في هذه البلاد المسلمة ؟ حتى أنه لجأ إلى استخدام المسؤولين الهنادك وغير المسلمين للمراقبة في البنوك الإسلامية ؟ " وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على أن البنك المركزي لا يريد أن ينال البنك الإسلامي إقبالا كبيرا ورواجا عظيما في البلاد ، حيث أنها تريد منه المساعدة الكاملة في قطع مسافاتها الإقتصادية والبنكية في جميع المراحل الصعبة ، وأن يعامل معها معاملة عادلة ، ومحايدة تامة ، ومخلصة وأمينة في حل المشاكل كما يعامل مع البنوك الربوية الأخرى في البلاد ويساعدها مساعدة تامة ، وإن المسؤول إبراهيم خالد أيد المراقبين الذين يذهبون إلى البنوك الإسلامية تأييدا عظيما بهذا الجواب الخطير وبنشره في الجرائد اليومية ، وإنه ما غض البصر عن الشكوى بدلا أن يجيب بقول " إننا نعيد النظر في المسألة " بل أنه أجاب بالغيظ والسخط وأظهر غضبه في الجواب الذي نشرته الجرائد اليومية ، وهذا الجواب يظهر ما في قلبه من البغض والحقد للبنوك الإسلامية ، ويكشف الغطاء عن المؤامرة ضد البنوك الاسلامية ، وما يكتم عنها وعن الشريعة الإسلامية ، ويظهر خائنته وما يخفي صدره ، حيث قال : " إن البنك الإسلامي له نظام مختلف ونظام خاص لا ينسجم مع نظم البنوك الربوية الأخرى " فاضاف قائلا : " أسس بنك في هذه البلاد على نظام آخر بجنب البنوك الرائجة . فإنهم لا يأخذون الربا ولا يدفعون المشاركين بل يحسبون الربا بالربح ، ويعرف هذا البنك بالبنك الإسلامي " .

ولكن إبراهيم خالد اخطأ خطأ فاحشا في إدراك حقيقة البنك الإسلامي والشريعة الإسلامية ، فلا يقبل هذا التعريف الذي عرفه بالبنك الإسلامي من داخل البلاد وخارجها ، حيث أنه ذكر الفرق بين البنك الإسلامي والبنوك الربوية بتغيير الإصطلاح للربا ، ولكن في الحقيقة ليس كذلك ، هناك بعد شاسع بين البنك الاسلامي وبين البنوك الربوية الاخرى ، وكذلك أنه قال في بيان نشرته الجرائد اليومية البنغالية " لا يوجد أي قانون على حدة للبنك الإسلامي في بنغلاديش ، ويسير جميع الأمور البنكية حسب قوانين الشركة البنكية المركزية ، ويراقب البنك المركزي تحت مراعاة هذه القوانين ، ويرسل الوفود إلى البنوك الأخرى للمراقبة والمحاسبة ، فلا يرسل المسلمين أو الهنادك بل أنه يرسل المراقبين فقط ، وإن البنك الاسلامي ليس موسس دينية او مذهبية ، بل هو موسس بنكي ، ويكون مفتوحا دائما لكل رجل يذهب إليه ويرجع منه إذا شاء .

وقد بدأت مسيرة البنك الإسلامي في هذه البلاد المسلمة في عام ١٩٨٠م تحت شعار الاسلام والشريعة ، وخرج إلى حيز الظهور اول مرة حيث كان الشعب البنغالي المسلم بين اليأس والرجاء ، لأن هناك بعد شاسع بين الفكرة الإقتصادية الإسلامية وبين البنوك الربوية الرائجة في العالم كله ، وإن الشعب البنغالي سمع أول مرة هذا النداء الإيماني في الإقتصاد الذي يرفض جميع القوانين الإقتصادية الربوية رفضا كاملا حيث سجل القرآن الكريم ﴿ احل الله البيع وحرم الربا ﴾ فتزلزلت المجالات الإقتصادية والبنوك الربوية برفع هذا الصوت الاسلامي بين الصيحات التي تخالفه مخالفة شديدة قرنا بعد قرن بين الوف من أبناء الإسلام شرقا وغربا ، لأن البنوك الأخرى لا تعامل مع المشتركين ولا تستعمل رأس المال الا بالربا ، ولكن البنك الإسلامي يرفض الربا رفضا كاملا بل أعلن بكل صرحة إن الله تبارك وتعالى أحل البيع وحرم الربا ، ويبذل الجهود لتنفيذ هذا الأمر الإلهي في مجتمع المسلمين .

وللحديث صلة